عقدت اجتماعا مع عدد من رؤساء اللجان لهذا الغرض

«التنسيقية النيابية» توزع القوانين المعلن عنها في الخارطة التشريعية على الجلسات المقبلة

عقدت اللجنة التنسيقية النيابية اجتماعها الدوري أمس في مجلس الأمة، مع عدد من رؤساء اللجان البرلمانية لمتابعة التشريعات المتفق عليها بالخارطة التشريعية المعلن عنها والبالغ عددها 18 مشروعا بقانون والتي تركزت على 3 محاور رئيسة معيشية وتنموية وإصلاحية.

وانتهى الاجتماع إلى توزيع المشروعات بقوانين على جدول أعمال الجلسات تباعًا، حتى لا تخلو جلسة من تشريع سواء معيشي أو تنموي أو إصلاحي.

وحضر الاجتماع عن اللجنة التنسيقية النواب د.حسن جوهر وفهد المسعود وأسامة الشاهين وعبدالله فهاد العنزي وسعود العصفور ود.عادل الدمخي وعبدالله الأنبعي. كما حضر الاجتماع عن

جانب من اجتماع اللجنة التنسيقية النيابية

التوزيع تم بحيث لا تخلو جلسة من تشريع سواء معيشي أو تنموي أو إصلاحي

اللجان البرلمانية المختلفة، النواب مهند الساير ود.عبدالعزيز الصقعبي وعبدالوهاب العيسى وحمد العليان وأسامة الزيد ومحمد هايف المطيري وفايز الجمهور ود.عبد الهادي العجمي وبدر نشمي العنزي.

أكد أن المساءلة تتكون من 4 محاور

الرثعان معلنا استجوابه الرقبة: الوزير يقوم بضرب الوحدة الوطنية

سعى لتوريث المناصب القيادية وتجاهل الأسئلة البرلمانية ولم يرد عليها

أعلن النائب متعب الرثعان عن عزمه استجواب وزير العدل ووزير الدولة لشؤون الإسكان فالح الرقبة من 4 محاور.

وأضاف الرثعان في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن المحاور تتعلق بضرب الوحدة الوطنية عبر التمايز وانعدام تكافؤ الفرص والسعي لتوريث المناصب القيادية، وتجاهل الأسئلة البرلمانية وعدم الرد عليها، والإهمال وانعدام المسؤولية في تأخر البنية التحتية في مدينة المطلاع، والمخالفات القانونية والمالية والإدارية الجسيمة في قطاع الاستثمار في أراضي المؤسسة الرعاية الإسكانية.

وقال الرثعان انه " في تاريخ 25 سبتمبر 2023 تقدمت بعدة أسئلة لوزير العدل ولم تأت الإجابة حتى الآن، مؤكداً أن ما حصل في تعيين وكلاء النيابة يهدم النظام الدستوري ويضيع الحقوق ويعكس صورة بشعة للتمايز بين المواطنين".

وأوضح أن ما حصل في تلك التعيينات هو انعدام واضح لتكافؤ الفرص وتوريث للوظائف دون مراعاة للدستور أو القانون، معتبرا أنه "نهج خطير بدأ في المناصب القيادية".

وأضاف الرثعان " سعينا في الغرف المغلقة إلى تصحيح الأوضاع إلا أنه أصبح ظاهرة تحتاج إلى علاج، مناشدا النواب بالسعي نحو إيقاف هذا الوضع الخطير".

وذكر "أما أن يكون المواطنون سواسية وإلا فلا خير في مقعد برلماني يجعلنا شهداء زور".

وأكد على ان " الوحدة الوطنية أساس بناء المجتمعات وقوتها وتلاحمها واستقرارها وتعزيز انتمائها"، مشددا على انه " لايمكن بناء دولة بالتزامن مع ضرب النسيج الوطني خاصة ان كانت عبر مؤسسات الدولة".

وبين الرثعان ان " الوحدة الوطنية هي التي لا تفرق بين أبناء المجتمع الواحد وهي الضامن بعد الله لحماية المجتمع واستقراره "، منتقدا تصرفات المسؤولين التي " تقسم الوطنية بين فئات وطبقات".

وقال إن " العلاقة بين المجلس والحكومة ينظمها الدستور ولا تخضع لأمزجة النائب أوالوزير وهو ما أقسم النواب عليه في مطلع الفصل التشريعي الجاري".

وبين ان " المادة السابعة من الدستور تنص على ان الحرية والمساواة دعائم المجتمعات، كما تنص المادة الثامنة على ان الدولة تصون دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص بين المواطنين".

وأضاف ان " المادة 29 من الدستور تنص على أن الناس سواسية في الكرامة الانسانية وهم متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة فلا تمييز بينهم بسبب الأصل أو اللغة أو الدين، كما ان المادة 162 من الدستور تؤكد أن نزاهة القضاء أساس الملك وضمان للحقوق والحريات".

وأوضح أنه " من هذا المنطلق فان واجبنا كنواب ان تكون مسطرتنا الدستور وألا نقبل اي تجاوز على مواده"، مبينا ان ما حصل في وزارة العدل فيما يخص تعيين وكلاء النيابة أمر جلل لايمكن السكوت عنه لأنه ضياع للحقوق وتفتيت للمجتمع".

متعب الرثعان

ما حصل في تعيين وكلاء النيابة يهدم النظام الدستوري ويضيع الحقوق

سعينا في الغرف المغلقة إلى تصحيح الأوضاع إلا أنه أصبح ظاهرة تحتاج إلى علاج

المطير استقبل عيسى الكندري ووفد الجمعية الكويتية للإغاثة

المطير مستقبلا عيسى الكندري

استقبل رئيس مجلس الأمة بالإنابة محمد براك المطير في مكتبه أمس، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عيسى الكندري.

كما استقبل المطير وفد الجمعية الكويتية للإغاثة، بحضور النائب فهد عبدالعزيز المسعود.

وضم الوفد كلا من رئيس مجلس إدارة الجمعية د.إبراهيم الصالح، وأمين صندوق الجمعية جمال النوري، والمدير العام للجمعية عبدالعزيز العبيد.

.. ومستقبلا وفد الجمعية الكويتية للإغاثة

الشاهين يسأل جميع الوزراء عن صدور قرارات بشأن الدوام المرن

أسامة الشاهين

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً إلى جميع الوزراء قال في مقدمته، جاء في القرار رقم "3/2023" والصادر من ديوان الخدمة المدنية، بشأن تحديد مواعيد العمل الرسمية بالجهات الحكومية بنظام الدوام المرن أنه: "تكون مواعيد العمل الرسمية مرنة خلال الأيام من الأحد إلى الخميس بواقع 7 ساعات"، وجاء فيه "يصدر قرار من الوزير المختص أو رئيس الجهة القائمة بذاتها باختيار مواعيد الدوام".

كما جاء فيه أنه: "يسمح للموظف بالمباشرة في أي وقت خلالها –من السابعة حتى التاسعة صباحا–".

وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

– هل أصدرت الوزارات والجهات التابعة قرارات بشأن الدوام المرن حسب ما جاء بالقرار؟ الرجاء تزويدي بنسخة من هذه القرارات إن وجدت.

أكد تأييده لجميع طلبات طرح الثقة في وزرائه

العيسى: لن أتعاون مع أحمد النواف .. وعلى الحكومة تقديم استقالتها

النطق السامي الذي ألقاه ولي العهد نيابة عن سمو الأمير سحب الثقة من الحكومة الحالية

عبد الوهاب العيسى

دعا النائب عبد الوهاب العيسى الحكومة إلى تقديم استقالتها في أسرع وقت ممكن حتى تأتي حكومة جديدة حاصلة على الثقة الكاملة من القيادة السياسية، معلنا عن عدم تعاونه مع رئيس مجلس الوزراء وتأييده طرح الثقة في أي من وزرائه.

وأوضح العيسي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن هذا المجلس بدأ بتعاون نيابي حكومي غير مسبوق ولأول مرة في تاريخ مجالس الأمة تشكل كتلة برلمانية واحدة مكونة من 48 نائبا، ولجنة تنسيقية في حالة انعقاد دائم.

وأضاف إن هذا التنسيق أدى إلى أن المجلس أقر في دور الانعقاد الأول 4 قوانين بسرعة قياسية وحقق مجلس الأمة مجتمعا إنجازا كبيرا.

وبين أنه على الصعيد الشخصي قدم مجموعة من المبادرات والاقتراحات التي رأت النور بسرعة قياسية وبدأ الناس يلمسونها في الشارع بسبب هذا التعاون النيابي الحكومي.

وقال العيسى " كنا على أمل أن ينطلق دور الانعقاد الثاني بالنفس نفسه الذي انطلق فيه دور الانعقاد الأول خصوصا أنه ما زال حتى اللحظة اللجنة التنسيقية تعقد اجتماعات مكثفة لبحث الأولويات مع الحكومة".

وأوضح أنه " إلى أن أتى النطق السامي الذي ألقاه سمو ولي العهد نيابة عن سمو الأمير والذي سحب الثقة من الحكومة الحالية ورفع الغطاء السياسي والشرعي عنها".

وأشار إلى "وإن كانت الحكومة الحالية قائمة ضمن المضامين القانونية والدستورية، إلا أن أبعادها المعنوية والسياسية جعلها في نظري حكومة ساقطة سياسيا".

وبين العيسى أن هذا الشكل في العلاقة ما بين القيادة السياسية والحكومة تبعاته خطيرة جدا على البلد خصوصا في ظل التحديات الإقليمية والاقتصادية، مشيرا إلى أن "الشرق الأوسط في حالة حرب وهناك تحديات أمنية كبيرة على حدودنا بينما لا يوجد لدينا رئيس أركان".

وأوضح العيسى أنه على الأبعاد الاقتصادية فإن مؤسسة التأمينات الاجتماعية على سبيل المثال بها انخفاض كبير في عوائدها الاستثمارية.

وقال إن "عوائد المؤسسة في 2021/2020 كانت تصل إلى أكثر من 6 مليارات دينار بينما في 2024/2023 من المتوقع وفقا لتقارير ديوان المحاسبة ألا تتجاوز عوائد المؤسسة 100 مليون وكل ذلك بسبب التأخر في تشكيل مجلس إدارة المؤسسة".

ولفت العيسى إلى أن "الأمثلة كثيرة جدا وتعطل البلد وشللها أصبح واضحا أمام العيان"، مؤكدا "استمرار هذا الشكل في العلاقة ما بين القيادة السياسية والحكومة الحاليّة يعني أننا أمام تعطيل غير مباشر للدستور الكويتي".

وقال إنه "وفقا للمادة 52 فإن السلطة التنفيذية يتولاها الأمير والمادة 55 تنص على أن يتولى السلطة الأمير بواسطة وزرائه والمادة 58 تنص على أن رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون بالتضامن أمام الأمير".

وأكد أن جميع هذه المضامين في الحالة السياسية الكويتية غير موجودة وغير مطبقة.

وأضاف "وبناء على كل ما سبق فإنني أدعو الحكومة إلى تقديم استقالتها في أسرع وقت ممكن وألا يستمر المشهد السياسي بهذا الشكل حتى تأتي حكومة جديدة حاصلة علي الثقة الكاملة من القيادة السياسية".

وذكر العيسى "إلى أن يأتي هذا اليوم أعلن عن عدم تعاوني مع رئيس مجلس الوزراء وتأييدي جميع طلبات طرح الثقة في جميع وزرائه".

الشرق الأوسط في حالة حرب وهناك تحديات أمنية على حدودنا بينما لا يوجد لدينا رئيس أركان

مؤسسة التأمينات الاجتماعية على سبيل المثال بها انخفاض كبير في عوائدها الاستثمارية